الأمريكيون يخططون لإرسال ١٦ ألف موظف إلى العراق

مخاوف من إهدار ملايين الدولارات في العملية

□ بغداد / المدى

تبدو وزارة الخارجية الأميركية في سباق مع الزمن استباقا للموعد النهائي لانسحاب القوات الأميركية من العراق في نهاية العام الحالي، في اكبر عملية في الخارج منذ مشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

السفارة الامريكية في بغداد... ارشيف

وتركز الاهتمام في واشنطن وبغداد حول عدد القوات الأمريكية التي يمكن أن تبقى في العراق. ولكن سيتم استبدال تلك القوات بنحو ١٦ الف مدني تحت إمرة السفير الأمريكي ٨٠٪ من هؤلاء الموظفين هم من المتعاقدين وليسوا موظفين في وزارة الخارجية.، وبما يعادل حجم وحدة عسكرية.

وذكرت صحيفة الواشنطن بوست أن حجم العملية رفع من المخاوف في أوساط المشرعين والعاملين في أجهزة الرقابة الحكومية، الذين يخشون من ان يصيب وزارة الخارجية الإنهاك جراء إشرافها على عدد كبير من الناس، نحو ٨٠ بالمئة منهم من المتعاقدين. ويقول أولئك المشرعون والمراقبون ان هناك مخاوف من إهدار الملايين من الدولارات في العملية، ومن عدم كفاءة وزارة الخارجية في السيطرة على هذا العدد الكبير من العاملين.

وقال كريستوفر شيس، العضو الجمهوري السابق في الكونغرس الذي خدم في لجنة التعاقدات الحربية، "نحن قلقون للغاية"، مضيفا في جلسة الكونغرس "أنا لا أعلم الكيفية التي سينتهجونها للقيام بذلك." من جهتهم يقول مسؤولو وزارة الخارجية الاميركان أنهم يعملون جاهدين لإنهاء التحضيرات وهم يستدعون مهنيين في التعاقد لمنع الغش ويركزون على ضمان حماية العاملين الاميركان.

وقال توماس نايدس نائب وزيرة الخارجية " لقد انفقنا أموالا طائلة وخسرنا الكثير من الأرواح لأننا لم نتبع النهج الصحيح في عملنا"، لكن المسؤولين في وزارة الخارجية يعترفون بأنهم لم يسبق لهم مطلقا القيام بعملية شبيهة، وقال نايدس "من الصعب عدم وقوع أخطاء".

وقال زعماء عراقيون يوم الثلاثاء الماضي انهم يريدون الإبقاء على وحدة صغيرة من المدربين العسكريين الاميركان، ولكن من دون حصانة من الملاحقة القضائية المحلية، وهو شرط قالت إدارة اوباما إنها لا يمكن أن تقبله. وكانت الإدارة الأميركية تخطط للإبقاء على ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ من المدربين العسكريين في البلاد، في حال توصل الطرفين إلى اتفاق. تبدو قائمة مسؤوليات وزارة الخارجية التي ستتكفل بها عوضا عن الجيش قائمة ضخمة. فلا بد لها من أن توفر الأمن لنحو ١٧٥٠ من العاملين في السفارة- من بينهم دبلوماسيون وعمال إغاثة وموظفون ماليون، الخ- في بلد تهزه التفجيرات والاغتيالات اليومية.

وقامت وزارة الخارجية من اجل تأمين تلك المهمة بالتعاقد مع خمسة آلاف موظف امني سيتكفلون بحماية السفارة الأميركية في بغداد، إضافة إلى قنصليتين، وموقعي دعم في المطارات العراقية وثلاث منشآت لتدريب الشرطة.

سيكون لوزارة الخارجية أسطولها الجوي الخاص المكون من ٤٦ طائرة، ومستشفياتها ايضا وستقوم بالمهام التي كان يؤديها الجيش الأمريكي. وسيتكفل نحو أربعة آلاف و٦٦ متعاقدا، ومعظمهم من غير الأمريكيين، بخدمات تقديم الطعام والتنظيف والرعاية الطبية والخدمات الأخرى. وهناك نحو ٤٦٠٠ مدني سينتشرون في ١٠ أو ١١ موقعا سيتم فيها تعليم العراقيين حول كيفية استخدام المعدات العسكرية الأمريكية التي اشتراها بلدهم.

وقال ماكس بوت، وهو خبير في الأمن القومي في مجلس العلاقات الخارجية إن "إدارة عملية بهذا الحجم ليست من الأمور التي تدرب عليها العاملون في وزارة الخارجية، فمنذ العام ٢٠٠٣ ، كانوا يعتمدون بشكل كبير على الدعم العسكري الأمريكي". في تقريرها النهائي الصادر في آب الماضي، قالت لجنة من الحزبين بشأن التعاقدات الحربية ان تريليونات من الدولارات الاميركية من أموال دافعي الضرائب الامريكان أهدرت في العراق وأفغانستان، وان وزارة الخارجية لم تقم بالإصلاحات اللازمة في عمليات التعاقد. وحذرت اللجنة من "ان المتوقع ان تكون هناك عمليات إهدار إضافية وترد في المهمة الى حد الفشل، بما أن وزارة الخارجية ستتكفل بأداء المهمة الشاقة المتمثلة في إدارة عملية الانتقال في العراق". ويخالف مسؤولو وزارة الخارجية ذلك الاستنتاج، قائلين إنهم وظفوا عشرات المتعاقدين من الخارج، وأنهم اكتسبوا خبرة في إدارة المتعاقدين في العراق. وقال شيس عضو الكونغرس السابق انه أيضا يشعر بالقلق من اعتزام وزارة الخارجية نشر قوة أمنية صغيرة للإشراف على المتعاقدين المسلحين. وقال لجلسة الاستماع انه يخشى من تكرار الحادث الذي وقع في العام ٢٠٠٧ حين أطلق حراس شركة أمن أمريكية معروفة آنذاك باسم شركة بلاك ووتر النار على عدد من المارة في بغداد، مما أسفر عن مقتل ١٧ مدنيا عراقيا.

وقال ستيوارت بوين، المفتش العام لإعادة إعمار العراق، في مقابلة ان انتقال المهمات الى وزارة الخارجية سيكون له تكاليف أخرى. وأوضح ان "عدم توفر حماية عسكرية لموظفي الحكومة الامريكية سيجعل حركتهم محدودة في جميع أنحاء العراق"، مضيفا ان "الـ ١٢٠٠ من العاملين في القنصلية الاميركية بمدينة البصرة الجنوبية لا يمكنهم التحرك في جميع أنحاء تلك المحافظة على نحو كاف".

وتوقع بوين انه "سيكون بين البصرة وبغداد فراغ" في التغطية الدبلوماسية.

من جهته أكد نايدس أن وزارة الخارجية لم تكن تسعى لمضاعفة المهمة العسكرية، وأوضح "ليس ذلك ما يريده العراقيون، وبصراحة، ليس هذا ما تم الاتفاق عليه "مع الحكومة في بغداد. وقال ان "وزارة الخارجية تسعى للانتقال إلى وجود دبلوماسي."

على الرغم من ان عملية لعراق ستكون ضخمة وفقا لمعايير وزارة الخارجية ، فانها ستكون أصغر بكثير من البعثة التي قادها العسكر والتي تضم في الوقت الراهن ٥٠ الفا من المتعاقدين الحربيين.

ويقول مسؤولو وزارة الخارجية انه من المتوقع ان تشهد الاستعانة بمتعاقدين انخفاضا حادا خلال السنوات الثلاث المقبلة، مع اطراد تحسن الوضع الأمني.

وأشار نايدس الى أن وزارة الخارجية تعتزم انفاق أقل من ٦ مليارات دولار في العراق في عام ٢٠١٢ ، مقارنة مع انفاق نحو ٥٠ مليار دولار من قبل الجيش هذا العام. وأضاف "هذا عائد جيد من عملية انتقال المهمات الى وزارة الخارجية".

كانت وزارة الخارجية قد خططت في الأصل لشبكة أكثر سعة للقنصليات ومواقع تدريب للشرطة، لكنها قلصت ذلك بعد فشلها في الحصول على ما يكفي من المال من الكونغرس.

وقال الميجر جنرال جيفري بوكانن، كبير المتحدثين باسم القوات الامريكية في العراق ان برنامج تدريب الشرطة سيجري في ثلاثة مواقع. في المقابل ، كان الجيش الامريكي يدرب الشرطة في جميع محافظات العراق.

واضاف "كان لدينا شراكة على مستوى أقل، ولكن أعتقد أن وزارة الخارجية سوف تجلب الخبرة اللازمة على مستوى أعلى ، وهو مستوى أكثر استراتيجية".

وكان المفتش العام لوزارة الخارجية الاميركية قد ذكر في مايو ايار انه كان هناك بعض مرافق السفارة الجديدة ، مثل المستشفيات والإسكان ، لن تكون جاهزة بحلول نهاية العام.

كتابة على الحيطان

■ عامر القيسي

ameralmada@yahoo.com

لا تراهنوا على جياد الأسد الخاسرة!

اتمنى شخصيا الا تكون الاخبار المتداولة في الشارع وفي بعض اجهزة الاعلام من ان نظام بشار الاسد يتلقى دعما رسميا من الحكومة العراقية، وتحديدا المالكي ، ومن ان العراق لم يعد ممرا لتزويد قتلة الشعب السوري بانواع خاصة من معدات مخصصة لقمع الاحتجاجات الشعبية من دولة جارة لنا ، وانما اصبح العراق مركزا للدعم ! لان مثل هذه الاخبار لو صحت فانها ستفتح لنا جرحا من الصعوبة شفاؤه في العلاقة مع الشعب السوري الذي تشير كل التقارير والمؤشرات بما في ذلك المخابراتية لدول عظمى وصغرى، من ان نظام بشار الاسد في طريقه الى الزوال.

علينا فقط ان نتذكر كيف ان المعارضة العراقية كانت تنظر بعين الكراهية حتى الآن لكل القوى والدول التي ساندت نظام الطاغية صدام في حربه ضد الشعب العراقي. اتذكر، ربما في أواسط ثمانينات القرن الماضي وفي أوج استعار الحرب العراقية الايرانية، ان جهودا بذلت للمصالحة بين النظامين السوري والعراقي، وكنت وقتها متفرغا في اعلام الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية، "جوقد" ويومها كنت ذاهبا الى عملي، ففوجئت بمفرزة امنية امام مقر الجبهة منعتني من الدخول، فضلا عن تفتيش حقيبتي الصغيرة التي لم يجدوا فيها غير مجموعة اوراق ودفتر صغير لارقام الهواتف . وعندما سألت من بعض المتنفذين في المعارضة العراقية عما يجري وقتها قالوا ان علينا التهيؤ للرحيل من سوريا لان نظام الاسد ربما سيعقد صفقة مع نظام صدام لبيعنا لحساب مصالح النظامين ، وشاءت ظروف السياسة ان تفشل مفاوضات " صدام – الاسد الاب " وعادت الامور كما كانت . مثال سقته للنظرة الضيقة لقضايا الشعوب التي تتصور الانظمة الدكتاتورية بانها قادرة على جلدها باستمرار دون ان تلقى العقاب المناسب ، كما في مصر وتونس وليبيا واليمن وتكر المسبحة اليوم على نظام البعث السوري .

ان المراهنة على جياد بشار من الشبيحة والمنتفعين تعبر عن ضيق افق سياسي ، ونظرة ساذجة للزلزال الذي يضرب انظمة الاستبداد ، وهي تعبير عن ازدواجية قاتلة في التعامل مع معطيات الواقع السياسي الجديد وافرازاته . وهي بالتالي تمثل سلوكا يضر بمصالح الشعب العراقي مستقبلا .

وقبل النفي علينا ان نتذكر كيف تعامل النظام السوري مع المتغيرات العراقية، و اغرق الشارع العراقي بالدم من خلال نفايات البشر من المفخخين الذين وجدوا من سماحة نظام البعث السوري ملاذا لغزواتهم ، وان نتذكر ان الحكومات العراقية المتعاقبة ،منذ سقوط صدام، كانت تضخ في فضائياتها اعترافات القتلة الذين كانوا يتدربون في معسكرات خاصة في اللاذقية تحت امرة المخابرات السورية لاشعال الفتنة الطائفية في العراق.

ان كل التبريرات عن مجيء السلفية ما هي الا شماعات الخوف من الثورات الشعبية المنطلقة نحو الحرية ، وكل المراهنات على الجياد الهرمة ، كما راهن بعض العرب على صدام ،ستلقى الآن في سلة المهملات وتبقى الكلمة الاخيرة للشعوب . هكذا علمنا التأريخ وعلينا ان نفهم الدرس جيدا !

سياسيون يمتلكون شركات كبيرة دفعوا العكيلي إلى الاستقالة

تقرير دولي يكشف ملابسات جديدة عن ترك رئيس النزاهة السابق منصبه

□ عن : افكار عن العراق

في التاسع من ايلول ٢٠١١ قدم القاضي رحيم العكيلي استقالته من رئاسة هيئة النزاهة قائلا ان الحكومة لم تلتزم بمحاربة الفساد و الاحتيال و ان الاحزاب السياسية في البلاد تتدخل في عمله. تقرير جديد صادر عن مجموعة الازمات الدولية القى ضوءا جديدا على اسباب تلك الاستقالة . يبدو ان هيئة النزاهة و غيرها من الهيئات قد اكتشفت عددا من الشركات الكبيرة تدار من قبل سياسيين بارزين يحصلون على عقود مع الحكومة بشكل روتيني متكرر، الا ان هذه الشركات لا تنجز الاعمال المنوطة بها بموجب العقود. و عندما حاول العكيلي مقاضاتها تدخلت السلطات و عرقلت محاسبة تلك الشركات. هذه الممارسة الحكومية المسببة للإحباط ربما تكون القشة التي قصمت ظهر البعير و اضطرت رئيس هيئة النزاهة الى تقديم استقالته .

قبل استقالة العكيلي، كانت هيئة النزاهة و ديوان الرقابة المالية و العديد من المفتشين العامين في الوزارات العراقية منشغلين بتحقيقات كبيرة. بعض المفتشين اخبروا الهيئة بأنهم اكتشفوا عددا من الشركات الكبيرة التي أنشأتها الاحزاب السياسية و المسجلة في بلدان اخرى، كما حذرت بعض الحكومات الاجنبية الهيئة من هذه الشركات. عندما عرضت الحكومة اجراء عقود متنوعة كانت هذه الشركات تفوز بتلك العقود دون عروض منافسة من شركات أخرى. هذه الشركات تعمل دون رقابة مما يسمح لها باستحصال الأموال دون ان تنهي العمل . حينها انخرط ديوان الرقابة في هذه القضية باعتباره الجهة المسؤولة عن تدقيق الأمور المالية للحكومة. فقامت الهيئة و الديوان معا بتنظيم قائمة بالشركات الكبيرة و بدأت بالتحقيق في مدى علاقة تلك الشركات بالسياسيين. ثم قامت الهيئة بتحريك بعض القضايا، الا ان الحكومة كانت في كل مرة تعرقل عملها . تعتقد مجموعة الازمات الدولية ان هذا هو السبب الرئيس لاستقالة العكيلي .

اكتشاف هذه الشركات الكبيرة كان انجازا رئيسيا لأنها كانت تحتال على الحكومة في عقود كبيرة مهمة، لكن الاهم من ذلك انها مرتبطة بسياسيين بارزين، و هذا هو بالضبط الواجب الذي أنشئت من اجله هيئة النزاهة. في الواقع ان بعض المسؤولين البارزين في العراق الجديد لا يسمحون لأحد ان يكشف نشاطاتهم غير القانونية، و خلال السنوات الست منذ ان استعاد العراق سيادته لم نشهد محاكمة اي من المسؤولين الكبار او اتهامه .

لقد اشتكى القاضي العكيلي من النخبة التي تعرقل عمله و تأدية واجباته، و قد اتضح ذلك في قضية الشركات الكبيرة عندما تم اكتشاف احتيال كبير في عملية التعاقد الحكومي، الا ان الاحزاب السياسية في البلاد وقفت عائقا امام تلك التحقيقات . كان رئيس الهيئة يعلم انه لن يستطيع مواصلة عمله في هذه القضايا الحساسة مع كل تلك التدخلات، مما ادى الى تباطؤ احراز التقدم في اية قضية كبيرة في السنوات الاربع الماضية منذ ان استلم منصبه كرئيس للهيئة، و هذا ما ادى به الى تقديم استقالته في نهاية المطاف. و هناك تقارير تفيد بان رئيس الوزراء نوري المالكي كان يدفع باتجاه ابعاد العكيلي عن المنصب و إبداله بشخص من حزبه اكثر انصياعا من العكيلي . فبسبب غياب الدعم من الجهات العليا في الحكومة و عدم قدرته على الاستمرار في المقاضاة استقال القاضي العكيلي .

بكل بساطة ، فان الحكومة العراقية غير مهتمة بمحاربة الفساد في هذا الوقت. و هناك الكثير من المال يمكن للسياسيين الحصول عليه عن طريق الاحتيال على الحكومة بحيث لا يمكن لأي جهة ان تمنع ذلك. مما يعني عدم توفر الفرصة لأية جهة رقابية مثل هيئة النزاهة كي تقوم بتنفيذ واجباتها بشكل فاعل ، و هذا هو السبب في استقالة رئيس الهيئة.

وبالرغم من محاولات بعض الكتل السياسية اعادة العكيلي الى منصبه من خلال ترشيحه مرة اخرى، الا ان ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي يرى عدم امكانية ذلك.

ويقول الائتلاف ان المشمولين بقرار الاجتثاث لا يمكن ان يرأسوا مناصب خاصة كهيئة النزاهة ، لذلك فان عودة رحيم العكيلي محالة، ويرجع ليقول الائتلاف حسب نوابه الى ان هيئة النزاهة بحاجة الى شخص يقف بوجه كل المعوقات التي تواجه عمل الهيئة ، وان لا يخضع لأي ضغوط سياسية قد تؤثر عليه.

يذكر ان لجنة النزاهة النيابية اتهمت في وقت سابق رئيس الوزراء نوري المالكي بما اسمته بالتستر على العديد من المفسدين وعدم جديته في محاربة الفساد وقال مقرر لجنة النزاهة النيابية خالد العلواني ان المالكي اخفى معلومات عدة عن اللجنة ومنها ملابسات استقالة رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي خاصة انها جاءت استجابة لطلبه دون ذكر المبرر.

■ ترجمة المدى

مشاريع قيد الانشاء.. ارشيف

اعلام

◆ الدايني: الوزارات الأمنية بعيدة المنال

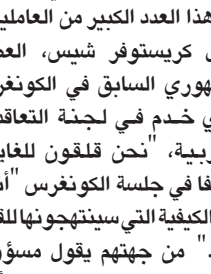

استبعدت النائبة عن القائمة العراقية في مجلس النواب ناهدة الدايني أن تحسم الكتل السياسية ملف مرشحي الوزارات الأمنية قريباً . وذكرت الدايني ان" مسألة مرشحي الوزارات الأمنية لا يمكن أن تحسم في الوقت الراهن بسبب عدم التوافق بين الأطراف السياسية حول المرشحين" .وأضافت ان"تأخر حسم الوزارات الامنية يعود الى عدم قناعة التحالف الوطني بمرشحي القائمة العراقية واصرار العراقية على الابقاء على مرشحيها".

◆ العكيلي: يجب تنازل الكتل عن المصالح الشخصية

أكد النائب عن كتلة المواطن عزيز العيكلي، إن سبب الأزمة السياسية الحالية هو عدم تنازل الكتل عن مصالحها الشخصية والحزبية.

وقال العكيلي: إن مبادرة السيد عمار الحكيم، التي تتضمن، ثلاثة محاور: أولا: الالتزام بالدستور، ثانيا: الجلوس على طاولة واحدة، ثالثا: مصلحة البلاد لا مصلحة جهة معينة، مبيناً أن سبب الأزمة بين الأطراف السياسية، هو عدم تنازل الكتل عن مصالحها الشخصية والحزبية والفئوية.

◆ برواري: المالكي تعهد بتنفيذ مادة ١٤٠

أكد مستشار رئيس الوزراء لشؤون إقليم كردستان عادل توفيق برواري، أن المالكي تعهد بتنفيذ جميع مطالب الكتل الكردستانيه ومن ضمنها المادة (١٤٠)، مشيراً إلى أن الخطورة زالت لأن التحالف الكردستاني كان قد قرر الانسحاب من الحكومة المركزية في حال عدم تنفيذ الاتفاقيات.

واضاف برواري الوفد الكردستاني الذي اجتمع بجميع الأطراف السياسية أكد أن اللقاءات كانت ايجابية وخاصة مع رئيس الوزراء نوري المالكي .